سنبحث في هذا المطلب العناصر التالية:

أولاً: دور البنك العالمي في تشكيل المحيط الاقتصادي للعولمة

ثانياً: آثار تطبيق برامج البنك الدولي

أولاً: دور البنك العالمي في تشكيل المحيط الاقتصادي للعولمة

البنك العالمي هو ثاني مؤسسة فوق حكومية ذات اعتبار كوني بعد صندوق النقد الدولي؛ حيث يقوم بمنح قروض طويلة الأجل أهمها «قروض التكييف الهيكلي»؛ بهدف دفع تيار العولمة.

إن دور البنك العالمي يتكامل مع دور صندوق النقد الدولي الذي حدّدته لهما اتفاقيات بريتون وودوز سنة ١٩٤٤، والتي كلّفت الصندوق بالسهر على ضمان قواعد الاستقرار النقدي الدولي وتنمية العلاقات النقدية المتعددة الأطراف، وكلّفت البنك العالمي بتقديم العون المالي الضروري لتمويل التنمية طويلة الأجل، وازداد هذا التكامل مع استفحال المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية واضطراب العلاقات النقدية وتدهور العلاقات التجارية والمالية بين مختلف الدول؛ بحيث كيّف الصندوق والبنك شيئاً فشيئاً سياستهما وبرامجهما لإعانة الدول النامية وسعيهما للقضاء أو الحدّ من إشكالياتها النقدية والمالية والهيكلية؛ «حيث يبدو أنه هناك تقسيم وظيفي للعمل بين الهيئتين؛ حيث يتكفل الصندوق بالجانب الظرفي للتسوية[1] [تقليص العجز في الموازنة العامة، الحدّ من الإصدار النقدي، تخفيض قيمة العملة]، بينما يتكفّل البنك بجانبها الهيكلي [استبدال التخطيط بالسوق، والقطاع العام بالقطاع الخاص]؛ ويظهر ذلك في اقترابهما لواقع الظواهر الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المتخلفة وفي

(١) يُطلق على برامج الإصلاح الاقتصادي سياسة التكييف الهيكلي أو سياسة التسوية الهيكلية.

اقتراحاتهما التي تُقدَّم سواء عبر سياسات التسوية الهيكلية أو قروض التسوية الهيكلية»[1].

وتتّضح لنا الرؤية أكثر إذا علمنا أن العضوية في البنك العالمي مشروطة بالعضوية في صندوق النقد الدولي، كذلك ومن خلال الأدبيات الاقتصادية التي ما إن تكتب عن الصندوق إلا وتتبعه بالبنك فهما مؤسستان توأم لنظام بريتون وودز. إن البنك العالمي هو أقوى وكالات التنمية والتمويل الدولية؛ حيث يستخدم أمواله لأغراض شتّى أهمها: تمويل مشروعات البنية الأساسية وتشجيع رأس المال الدولي الخاص، وتسريع وتيرة الخوصصة:

١. **قروض البنك لتمويل المشروعات:** يشترط البنك عند منحه لقروضه جملة من الإجراءات، تتكون من ست مراحل يسميها البنك «بدورة المشروع» وهي كما يلي[2]:

- **التحديد:** التعريف بالمشاريع المزمع تمويلها وتكون طبقاً لمعايير البنك؛
- **الإعداد:** تحضير المشروع ودراسته التقنية والاقتصادية والمالية وإعداده للإنجاز من قِبل البلد المقترض؛
- **التقرير:** يقوم موظّفو البنك باستعراض شامل ومنتظم لجميع جوانب المشروع في تقرير هو أساس المفاوضات؛
- **المفاوضات:** وهي مناقشة بين البنك والبلد المقترض حول التدابير اللازمة لنجاح المشروع وتدوين هذه الاتفاقات؛
- **التنفيذ والإشراف:** المقترض هو المسؤول عن تنفيذ المشروع والبنك هو المسؤول عن الإشراف على التنفيذ؛
- **التقييم:** وهي آخر مرحلة تعقب آخر دفعة من أموال البنك للمشروع.

من خلال هذه الدورة؛ يتبيّن لنا أن البنك العالمي يحاكي الصندوق من حيث الإشراف والمراقبة ببعث موظّفيه للاطّلاع على تنفيذ شروط القرض من

(١) أحمد شفير، «سياسيات التسوية الهيكلية»، مجلة العمل والتنمية، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، الجزائر، ع ٩، د. ت، ص: ٣٨.

(٢) شيريل بيبار وعرض إيناس حسني، «البنك الدولي، دراسة نقدية»، مجلة العربي، ع ٤٥٢، (جويلية ١٩٩٦)، ص: ١٩٦.

المشـروعات المموَّلـة.

٢. تشـجيع تغلغـل الشـركات متعـددة الجنسـيات: كمـا أن البنـك العالمـي يسـخِّر قوتـه الماليـة لتشـجيع رأس المـال الخـاص الـدولي وذلـك بشـتى الطـرق منهـا: «العمـل كوسـيط لتدفُّق الأموال إلى الخارج، وتقديم مسـاعدات مباشـرة إلى شـركات معيّنة متعـددة الجنسـيات، والضغـط مـن أجـل زيـادة الإعفـاءات الضريبيـة للاسـتثمارات الأجنبيـة، ورفـض إقـراض الحكومـات الـتي تؤمِّـم الممتلـكات الأجنبيـة، ومعارضـة إقـرار حـدّ أدنـى للأجـور أو ممارسـة النشـاط النقابـي أو تحسـين حصـة العمـال في الدخـل القومـي، والإصـرار علـى أن يتـم الشـراء مـن خـلال العطـاءات الدوليـة المفتوحـة الـتي تكـون عـادة لصـالح كـبرى الشـركات المتعـددة الجنسـية، ومعارضـة الحمايـة الـتي تُمنـح للمشـروعات الوطنيـة»[١].

يتّضـح لنـا أن البنـك العالمـي يقـف إلى جانـب الشـركات المتعـددة الجنسـية، ليـس وحدهـا فقـط؛ بـل يكمِّـل عمـل مؤسسـات التمويـل الدوليـة الأخـرى.

٣. جهـود البنـك في تنميـة آليـات وأسـاليب الخصخصـة: شـهدت السـنوات الأخـيرة اندفاعـاً شـديداً نحـو تعظيـم الـدور الـذي يمكـن أن يلعبـه القطـاع الخـاص في عمليـة التنميـة؛ وذلـك لفسـح المجـال أمـام عمليـة العولمـة، وللبنـك العالمـي دور في عمليـة حثّ الـدول علـى تصفيـة القطـاع العـام كشـرط مـن شـروط تقديـم القـروض والمسـاعدات؛ حيـث تقـول «مـاري شـيرلي» وهـي واحـدة مـن خـبراء البنـك العالمـي في هـذا الصـدد: «إن تصفيـة المشـروعات العامـة غـير القـادرة علـى الاسـتمرار وقـد أصبـح شـرطاً مـن شـروط الاقـتراض لأغـراض التكييـف الهيكلـي»[٢].

كمـا تمثِّـل «المؤسسـة الماليـة الدوليـة» (SFI) جنـاح مجموعـة البنـك العالمـي المعنـي بالقطـاع الخـاص؛ حيـث يقـول «يانيـك ليندبيـك» رئيـس هـذه المؤسسـة: «ليسـت الخصخصـة غايـة في حـدّ ذاتهـا؛ ولكنهـا وسـيلة لتحقيـق هـدف، والهـدف هـو التحـوُّل مـن الاقتصـادات الموجَّهـة إلى الاقتصـادات القائمـة علـى آليـات السـوق»[٣].

(١) المرجع سابق، ص: ١٩٥.

(٢) ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص: ٢٩

(٣) «الرئيس الجديد للمؤسسة المالية الدولية يتحدّث عن تحديات المستقبل»، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر ١٩٩٤، ص: ٢٧

ثانياً: آثار تطبيق برامج البنك الدولي

تعتمد برامج البنك الدولي على إستراتيجية الخوصصة لتحويل الاقتصادات النامية نحو مزيد من الانفتاح والاندماج في الاقتصاد الدولي المعولم؛ ولذلك سنركّز على مناقشة برامج الخوصصة وآثارها:

١. مبررات معارضي الخوصصة:

يجري تبرير القطاع العام على أساس أنه ضروري للتنمية، فلا يمكن تحقيق أهداف تنموية؛ دون أن تلعب الدولة دوراً كبيراً في الاقتصاد عبر القطاع العام وتجنُّب الآثار السلبية التي تترتّب على الخوصصة وأهمها ما يلي[١]:

- تراجع الأهداف الاجتماعية التي كان يهتم بها القطاع العام كتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين محدودي الدخل، وتوفير فرص عمل والقضاء على الأمية...؛
- يهدف المشروع الخاص إلى الحصول على تكنولوجيا عالية حديثة؛ وبالتالي أقل عمالة حيث تحرّكه اعتبارات وضغط التكاليف؛
- لا شك في أن التحوُّل في ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص سيتّجه في بدايته إلى المشروعات العامة الجيّدة التي يرغب القطاع الخاص في تملُّكها، وهذا ما يعني تحويل هذه المشروعات وترك المشروعات ذات الأعباء الاقتصادية في يد الدولة، وذلك بالتأكيد لن يقلِّل من أعبائها على موازنة الدولة، وحرمان هذه الأخيرة من إيرادات متوقّعة من المشروعات الجيدة؛
- يجب عدم إغفال الآثار السياسية المحتملة نتيجة تحويل بعض المشروعات الحيوية والمرافق العامة؛ الأمر الذي سيؤثِّر بالطبع في بعض اعتبارات السرية والأمن القومي.

٢. حجج مؤيِّدي الخوصصة:

يجري تبرير القطاع الخاص على أساس قدرته على توفير إدارة كفؤة؛ مما

(١) ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص: ٧٢-٧٤.

يخفِّف من الأعباء التي تتحمّلها الدولة من حيث تمويل المشاريع العامة الخاسرة والمفلسة، ونوجز الآثار الناجمة عن الخوصصة في مستويين:

- **الآثار على المستوى الكلي**[1]:

- **اتساع قاعدة الملكية وانتعاش سوق رأس المال:** حيث إن امتلاك العمال والمواطنين لأسهم يحفِّزهم لزيادة إنتاجيتهم؛ ومن ثمّ يؤدي بصورة غير مباشرة إلى زيادة الاهتمام بأداء الاقتصاد الوطني، ومن ناحية أخرى فإن سوق رأس المال (البورصة) تسهِّل عملية تجميع وتعبئة المدخرات وتوجيهها إلى استثمارات منتجة؛
- **تدعيم القوى التنافسية في المجتمع:** «إن تنافس المشروعات التي تنتج نفس السلع وتواجه نفس الأسعار؛ مما يحتّم عليها العمل على تطوير التكنولوجيا المستخدمة وإدخال التحسينات الفنية والإدارية من أجل خفض تكاليف الإنتاج والأسعار أمام المستهلك... وهو ما يعني استفادة المستهلك والمنتج معاً»[2]؛
- **زيادة إجراءات الدولة:** تؤدي الخوصصة إلى حصول الدولة على رؤوس أموال نتيجة تحوُّل المشروعات العامة إلى القطاع الخاص، ويوضِّح الجدول التالي التدفقات من برنامج الخوصصة في الدول النامية:

جدول ٣: الزيادة في نشاط التخصيصية:

المشروعات الكبرى التي تم بيعها في الدول النامية وكانت ملكاً للدول

(الوحدة: مليار دولار)

السنة	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
التدفقات	٧.٦٣٤	١٤.٦٧٤	٣٤.٧٤٨	٤٥.٧٧٢

المصدر: هالة حلمي سعيد، مرجع سابق، ص: ٢٢.

(١) هالة حلمي السعيد، «الآثار الاقتصادية لبرامج التخصيصية في الدول النامية مع التطبيق على التجربة المصرية»، سلسلة رسائل البنك الصناعي، ع٤٩، جوان ١٩٩٧، ص: ١٨-٢٣.

(٢) المرجع السابق، ص: ١١.

- **الآثار على المستوى الجزئي[1]:**

- **المستهلك:** عند خوصصة مشروع يتعرّض للخسارة بسبب عدم الكفاءة يتحوّل العمل في بيئة تنافسية، وهذا يؤدي إلى رفع مستوى وتحقيق ربحية عالية دون الحاجة إلى رفع الأسعار، وهذا يكون في صالح المستهلك؛
- **المستثمر:** تحفِّز الخوصصة المستثمر المحلي على زيادة إنتاجيته وتحقيق الكفاءة الاقتصادية؛ حيث يهدف إلى تخفيض التكاليف وزيادة أرباحه لرفع قيمة أسهم مشروعه في البورصة، وفي حالة وجود المستثمر الأجنبي فإنه يعمل على إدخال فنون تكنولوجية حديثة؛ مما يؤدي إلى تحفيز المستثمر المحلي على تحسين أدائه؛
- **العمالة:** من أهم المشكلات التي تواجه الدول النامية في تطبيقها للخوصصة في المدى القصير هي أنها تؤدي إلى تسريح جزء من العمالة؛ بسبب وجود قوى عاملة زائدة عن حاجة المشروعات العامة، أما في المدى الطويل فإن ارتفاع مستوى الربحية يؤدي إلى توفير فرص عمل بديلة.

٣. مبررات أنصار الاعتماد على القطاعين العام والخاص:

يكاد يتّفق بعض الاقتصاديين على أهمية الحاجة إلى القطاعين العام والخاص، والمناقشة يجب أن تدور حول حجم هذا الدور، وحول القطاعات التي يجب أن يوجد فيها كل من القطاعين من أجل تحقيق الأهداف الكلية؛ لأن «معظم دول العالم وخاصة الدول النامية التي توسّعت في تطبيق برامج التحرير والتدويل والعولمة كانت محصّلتها مزيداً من التفكيك للبنية التكاملية للقطاعين العام والخاص»[2].

والحجج التي يستند إليها دعاة الاعتماد على القطاعين العام والخاص نوردها من خلال هذه الآراء التي تتعلق بالدولة والتخطيط والسوق:

يرى «مهدي الحافظ»: «أن التجربة تبيِّن أن هناك أشكالاً عديدة لاقتصاد

---

(١) المرجع السابق، ص: ٢٤-٣٠.

(٢) صالحي صالح، مرجع سابق، ص: ٢٦.

السوق؛ الأمر الذي يستدعي النظر في إمكانية الإفادة من عامل السوق كآلية جنباً إلى جنب دور الدولة؛ أي استحداث توليفة أو مزاوجة بين دور السوق ودور الدولة على نحوٍ يحقِّق آلية فعالة وكفؤة لإدارة الاقتصاد»[1].

وحسب «عمرو محي الدين» فإنه يرى بضرورة المزج بين التخطيط وآلية السوق ويؤكِّد قائلاً بأن: «المزج بينهما ضروري، فإذا كانت المعلومات ظاهرة ومعروفة فإن آلية التخطيط أكثر كفاءة في التنسيق بين هذه المعلومات، وإذا لم تكن هذه المعلومة ظاهرة، وهي في حاجة إلى عملية كشف فإن آلية السوق أكثر كفاءة في الكشف عن المعلومة، وهكذا يمكن القول أن آلية السوق هي الآلية الكفء للكشف عن المعلومة، وآلية التخطيط هي الآلية الكفء للتنسيق بين المعلومات»[2].

أما «إبراهيم العيسوي» فإن رأيه بشأن المزواجة بين القطاعين فهو كالتالي: «إن القول بالمزج بين دور الدولة من خلال التخطيط ودور السوق أمر جيد (...) وأنا من الذين يذهبون إلى أن للدولة الدور الحاسم في بلد يريد التنمية، كما أن على مَن يقولون بمقولة المزج بين السوق ودور الدولة من خلال التخطيط أن يدركوا أن السماح بدور التخطيط يعني ضمناً عدم قبول بعض جوانب العولمة والحاجة إلى تقييدها أو تفاديها»[3].

رغم الآثار الناجمة عن الخوصصة (لاسيما في جانبها الاجتماعي)؛ إلا أن البنك العالمي يحرص على تحسين حياة الفقراء ومستويات المعيشة من خلال إعطائه أولوية قصوى لموضوعات مثل: تعزيز النمو الاقتصادي، وتنمية الموارد البشرية، والحفاظ على البيئة، وتنمية القطاع الخاص! فدعوته للخوصصة ليست نابعة من رغبته في تحقيق تنمية سليمة في الدول النامية وإنما من مصلحته في زيادة اندماج اقتصاداتها في السوق المعولمة... وتنكشف الحقيقة حول فلسفة البنك عندما يكون هناك تضارب صريح بين أهدافه وجدول أعماله الحقيقي.

(١) السيد ياسين وآخرون، مرجع سابق، ص: ٤٧١.
(٢) المرجع السابق، ص: ١٩٠.
(٣) المرجع السابق، ص: ٢٠٨.